دور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

الباحث/ علاء بن سعد بن رجاء اللّه الرفاعي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية

alaa_refaay@hotmail.com

(ISSN: 2537- 0758)

دور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

الباحث/ علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي

المستخلص:

تناول هذا البحث دور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مستعرضًا ذلك من خلال تحليل شامل يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. تم تقسيم البحث إلى عدة محاور رئيسية، تضمنت دراسة مفهوم التنمية الصناعية المستدامة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة. كما تم تحليل دوافع ومبررات التنمية الصناعية في المملكة، مع تسليط الضوء على المقومات الأساسية التي أسهمت في تعزيز هذا القطاع، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية، والبنية التحتية المتطورة، والإطار التشريعي الداعم المستند إلى الشريعة الإسلامية، واستعرض البحث الجهود الحكومية المتميزة لدعم التنمية الصناعية، بدءًا من الخطط الخمسية وصولًا إلى رؤية ٢٠٣٠، التي ركزت على تعزيز التنوع الاقتصادي والاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة. وقد أظهرت النتائج أن نظام الاقتصاد الإسلامي، القائم على مبادئ العدالة والتكافل ومنع الاحتكار، ساهم في تهيئة بيئة صناعية مستقرة وجاذبة، خاصة من خلال تطبيق أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك والمشاركة.

وخلص البحث إلى أن التنمية الصناعية المستدامة في المملكة ليست فقط محصلة للسياسات الاقتصادية الحديثة، بل تجسيد لمنهجية إسلامية متكاملة تدعم العدالة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوصي البحث بمزيد من التكامل بين المبادئ الإسلامية والتوجهات التنموية لتحقيق الريادة الصناعية على المستويين المحلي والعالمي.

Abstract:

This study This study explores the role of Islamic economic principles in achieving sustainable industrial development in the Kingdom of Saudi Arabia, presenting a comprehensive analysis aligned with the objectives of Saudi Vision 2030. The research is structured around key themes, including the concept and socio-economic significance of sustainable industrial development, the relationship between Islamic economics and sustainable development goals, and the driving forces behind industrial growth in Saudi Arabia. Additionally, the study examines the critical enablers of industrial development, such as natural and human resources, advanced infrastructure, and the supportive legal framework rooted in Islamic law, the study highlights the remarkable efforts of the Saudi government to foster industrial growth, from early development plans to Vision 2030, which emphasizes economic diversification, renewable energy investment, and technological innovation. The findings demonstrate that the Islamic economic framework, grounded in principles of justice, solidarity, and anti-monopoly, has significantly contributed to creating a stable and attractive industrial environment, particularly through innovative financial instruments such as sukuk and participatory financing, the research concludes that sustainable industrial development in Saudi Arabia is not merely the outcome of modern economic policies but a reflection of an integrated Islamic methodology that promotes economic justice and the achievement of sustainable development goals. The study recommends further integration of Islamic principles with developmental strategies to position Saudi Arabia as a global leader in industrial sustainability.

(ISSN: 2537- 0758)

المقدمة

الحمدلله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال تعالى ((أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)[١]، وقال تعالى ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..))[٢].

تُعد التنمية الصناعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، فهي المحرك الرئيسي لزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل القومي، مما يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والازدهار المجتمعي. في هذا السياق، أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بتنمية القطاع الصناعي ضمن رؤيتها الطموحة "رؤية ٢٠٣٠"، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي كوسيلة لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وما تشهده المملكة من إصلاحات هيكلية، برزت الحاجة إلى تسليط الضوء على دور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالاقتصاد الإسلامي، بمبادئه الراسخة وأدواته المالية المتنوعة، يُعد نظامًا متكاملًا يُوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعله أساسًا متينًا لبناء قطاع صناعي قادر على تحقيق الاستدامة والعدالة الاقتصادية.

ومما لا شك فيه، أن الاقتصاد الإسلامي يُقدم حلولًا مبتكرة للتحديات التي تواجه التنمية الصناعية، مثل توفير التمويل الشرعي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التكافل الاقتصادي بما يخدم المجتمع ككل.

---

[١]– سورة لقمان، آية رقم (٢٠)

[٢]– سورة هود، آية رقم (٦١)

إن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، كالعدالة الاجتماعية، وتحريم الربا، وتشجيع الاستثمار الحلال، والزكاة، والوقف، تسهم بشكل فعال في دعم التنمية الصناعية المستدامة، من خلال توفير مصادر تمويل غير تقليدية، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، وإرساء معايير أخلاقية في المعاملات الاقتصادية. كما أن تطبيق هذه المبادئ في إطار رؤية ٢٠٣٠ يُسهم في تحفيز الصناعات التحويلية والابتكار التكنولوجي، ويُحقق الكفاءة الاقتصادية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية، وهو ما يُعتبر أحد الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، يُناقش هذا البحث دور مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل واقع القطاع الصناعي في ضوء رؤية ٢٠٣٠، وبيان مدى تكامل مبادئ الاقتصاد الإسلامي مع أهداف التنمية الصناعية، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، وتقديم حلول مستمدة من الاقتصاد الإسلامي للتغلب عليها. كما يُسلط البحث الضوء على تجارب ناجحة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي في دعم المشروعات الصناعية، مع إبراز دور المؤسسات المالية الإسلامية كالزكاة والوقف وصيغ التمويل الشرعي (المضاربة، المشاركة، الاستصناع) في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

المبحث الأول

مفهوم التنمية الصناعية المستدامة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

تعرف التنمية المستدامة بأنها هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، كما تعرف كذلك على أنها تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى، وأيضا تعرف بأنها "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد[٣].

[٣]– محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٢٩٤.

(ISSN: 2537- 0758)

إن عملية التنمية عملية تاريخية وديناميكية، تفرض التغيير على كل عناصر المجتمع، وتقييم عملية تقدم التنمية في أي دولة مهمة معقدة في جميع المجالات، وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية[٤].

التنمية الصناعية المستدامة هي نهج يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة الاستدامة البيئية والاجتماعية. تعتبر هذه التنمية محوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية[٥].

وتتمحور أهداف التنمية الصناعية المستدامة حول تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، ومن أهدافها الاقتصادية تعزيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في العمليات الصناعية، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة وتسهيل حصولها على التمويل، وتعزيز الابتكار وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

ومن أهدافها الاجتماعية زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي، وتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتيسير حركة الأشخاص والبضائع، وتطوير المهارات التكنولوجية وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير[٦].

---

[٤]– عبد الله محمد، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ط٢، ٢٠٠٩، ص٣٧٦.

[٥]– أنظر موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). "ملاحظات خلفية حول الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدام على الانترنت، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf

[٦]– نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني
العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة.

يتوافق الاقتصاد الإسلامي مع مفهوم التنمية المستدامة في السعي لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، فالاقتصاد الإسلامي يؤكد على ضرورة استخدام الموارد بكفاءة وعدم الإسراف، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، كما يركز الاقتصاد الإسلامي على البعد الأخلاقي والاجتماعي في التنمية، حيث يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع[٧].

وهو ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتقليل الفوارق بين الطبقات، كما تعتبر المحافظة على البيئة جزءًا أساسيًا من البناء الثقافي الإنساني في المجتمع الإسلامي، وهذا يتماشى مع الأهداف البيئية للتنمية المستدامة، حيث يدعو الاقتصاد الإسلامي إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث والاستنزاف.

هذا ويقدم الاقتصاد الإسلامي آليات تمويلية بديلة، مثل العمل المصرفي الإسلامي، والتي تعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة، حيث تساهم هذه الآليات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية بطريقة مستدامة وأخلاقية[٨].

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة في توافق مبادئ الاقتصاد الإسلامي مع تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتعزيز التكافل الاجتماعي، فمفاهيم مثل الزكاة والوقف تحقق توزيعًا عادلًا للموارد، وتدعم جهود التنمية المستدامة عبر تمويل المشروعات الاجتماعية والخدمية. كما يشجع الاقتصاد الإسلامي على الاستثمار المسؤول والمحافظة على الموارد الطبيعية، مما

---

[٧]– السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي، مقال علمي بالمؤتمر العلمي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي بالجزائر، ٢٠٢١، ص ٣٨٨.

[٨]– السعيد دراجي، نفس المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

يساهم في استدامة البيئة وتحقيق رفاهية المجتمعات وفق رؤية متوازنة بين الحاجات الاقتصادية والاعتبارات الأخلاقية.

إن الاقتصاد الإسلامي يقدم إطارًا متكاملًا يتوافق بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة، مما يجعله نموذجًا قابلًا للتطبيق لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية وغيرها.

المبحث الثالث

دوافع ومبررات التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

هناك العديد من الدوافع والمبررات التي دفعت المملكة العربية السعودية نحو التنمية الصناعية، **ومن أهم هذه المبررات ما يلي:**

(أ) توفير التجهيزات الأساسية اللازمة لتطوير الصناعة[٩]: من أهم دوافع التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية هو الرغبة في توفير التجهيزات الأساسية لاستكمال النقص في قطاعات الطرق والموانئ وشبكات الكهرباء والمياه وخدمات النقل والمواصلات وتوفير المرافق العامة وتحسين أنماط أعمالها بكفاءة تتلاءم مع الأهداف المطروحة لخطة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ويظهر ذلك جلياً لكل من اطلع على أهداف خطط التنمية الخمسية منذ بدايتها في أوائل السبعينيات الميلادية من القرن العشرين.

(ب) توفير القدرات التقنية والتكنولوجية في القطاع الصناعي: حيث يعتبر نقص الخبرة الفنية والتكنولوجية في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من أهم المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي، ولا يمكن حل هذه المشكلة في بضع سنوات قليلة، وإنما يحتاج حلها إلى خطط تنموية طويلة المدى، وذلك من خلال الاستعانة بالخبرة الفنية من الدول المتقدمة صناعياً، كما أنه يمكن الحصول عليها عن طريق المشاركة بين رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة

[٩]– السعدي إبراهيم البدوي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد ٢٣، ١٩٨٤، ص ٣٨٨.

السعودية وبين رؤوس الأموال المحلية، ولا يقتصر المجال هنا على الخبرة الفنية التكنولوجية فقط، ولكن أيضا الخبرة الفنية الإدارية التي هي دعامة أساسية في تطوير وتنمية الصناعات القائمة والصناعات المستهدفة مستقبلاً، وقد ظهر هذا من خلال مشاريع المجمعات الصناعية البتروكيماوية والبترولية حيث أن الغالب منها هو شراكة مع شريك أجنبي من الشركات الرائدة في المجالات المذكورة[١٠].

(ج) توفير الأيدي العاملة المؤهلة للعمل في القطاع الصناعي: من أهم دوافع التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية هو الرغبة في تطوير الأيدي العاملة الوطنية لضمان استدامة الصناعة، سواء بالتركيز على التعليم الفني أو المهني أو الابتعاث إلى الخارج في المجالات المطلوبة سواء على المدى القصير أو البعيد حسب الخطة التي يتم وضعها لتطوير القطاع الصناعي، هذا بالإضافة إلى إنشاء مراكز التدريب المهني والفني والكليات الصناعية، مع عدم تعارض ذلك مع أهمية اتباع التقنيات الحديثة في التصنيع ذات الاستخدام المحدود للأيدي العاملة والاستخدام الكثيف لرأس المال[١١].

(د) النمو الكبير في حجم السوق المحلي خلال الأعوام السابقة: يعتبر حجم السوق المحلي من العوامل التي تشجع على تطوير الصناعة خصوصاً إذا ما صاحب حجم عدد السكان ارتفاع القوة الشرائية لهم حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء لبلوغ عدد السكان أكثر من ٣٤ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠١٩م، مما جعل السوق المحلي السعودي هدفاً للدول الصناعية الأخرى نظراً لتلك العوامل، لذا تظهر الحاجة والمبرر للتنمية الصناعية التي تشجع قيام الصناعات التي تلبي حاجة هذا السوق[١٢].

---

[١٠]– السعدي البدوي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، نفس المرجع السابق، ص٣٨٧.

[١١]– نجلاء محمد بكر، تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٠–٢٠٠٠م، دراسات اقتصادية، المجلد الرابع، العدد ٧، ٢٠٠٣، ص ٥٠.

[١٢]– عبد السلام الفارسي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٢٥، ١٩٨١، ص ٥٨.

(ISSN: 2537- 0758)

(هـ) المركز المالي القوي وزيادة مؤسسات التمويل: تعتبر الوفورات المالية التي تحققت من خلال إيرادات تصدير النفط الخام وكذلك وجود مؤسسات التمويل التي توفر التمويل اللازم للمنشآت الصناعية أحد أهم الركائز لقيام قطاع صناعي متقدم يواكب التطورات الحاصلة في المجال الصناعي وخاصة التمويل طويلة الأجل، وقد جاء إنشاء صندوق التنمية الصناعي كأحد الدعائم الأساسية لدفع التنمية الصناعية إلى الأمام بشكل واضح، ونشر الوعي الصناعي الاستثماري على أكبر نطاق ممكن في بين المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، وذلك من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى الرغم من إنشاء المملكة العربية السعودية صندوق التنمية الصناعية إلا أن هنالك حاجة إلى أكثر من جهة تمويلية، كما أن تقديم الحوافز المختلفة وتطوير البيئة التنظيمية والقانونية التمويلية شجع على دعم التنمية الصناعية[١٣].

المبحث الرابع

مقومات التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

هناك العديد من المقومات التي يمكن أن تعتمد عليها المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية الصناعية، **ومن أهم هذه المقومات:**

(أ) توفر المواد الخام: تعد المواد الخام من أهم مقومات التنمية الصناعية في المملكة، والتي تتميز بالتنوع في الطبيعة الجغرافية سواء في التكوين الصخري أو التضاريس، وكذلك في الظروف المناخية، وكان لهذا التنوع الجغرافي أثر في تنوع الموارد الطبيعية الموجودة في المملكة العربية السعودية والتي يمكن من استثمارها في دفع التنمية الصناعية، ويعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية المستغلة وكان لاستغلاله على نطاق واسع نقطة تحول واضحة في المسار

[١٣]– طاهر مرسي عطية، إدارة التنمية الصناعية في المملكة العربية السوقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٧، العدد ٢، ١٩٨٣، ص ٢٦٠.

التاريخي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية، حيث أصبح المحور الذي تدور حوله خطط التنمية الشاملة في المملكة بقصد استثمار عوائده في تنوع المصادر الاقتصادية وتطوير وبناء الدولة مرافقها بغية تحقيق الرفاهية لمواطنيها(١٤).

وبجانب الثروة البترولية التي شكلت المورد المالي الأساسي بتصديره كمادة خام، وعامل مؤثر في الصناعة بنفس الوقت، وأحد مدخلات الصناعة كمادة خام خصوصاً في الصناعات النفطية وصناعة التكرير، هناك معادن أخري فلزية كثيرة تتركز عليها الصناعة في المملكة، مثل المعادن الفلزية كالحديد والنحاس، والرصاص، والزنك، والليثيوم، وغيرها من المعادن الثمينة كالذهب، والفضة وغيرها، وهذه الثروة البترولية المعدنية تعد من أهم ركائز التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية(١٥).

(ب) رأس المال البشري: يعبر رأس المال البشري عن توفر الأيدي العاملة القادرة على العمل والتي هي من أهم المقومات التي يرتكز عليها القطاع الصناعي في أي بلد، حيث تؤثر بصورة كبيرة في قدرته على القيام بأعماله وتحقيق الأهداف المناطة به، ويتوقف ذلك على قدرة المصانع على اختيار العمالة المؤهلة والقادرة على استيعاب التقنيات وتطوير الإنتاج، وتأهيلهم التأهيل المناسب لذلك الدور (١٦).

وتتميز المملكة العربية السعودية بميزة نسبية من حيث رأس المال البشري حيث تشكل فئة الشباب من (١٥-٣٤ سنة) نسبة ٣٧% من إجمالي السكان البالغ أكثر من ٣٤ مليون نسمة، ويظهر من الشكل رقم (١/٤) أن المملكة هي الأعلى بين دول مجموعة العشرين، مما يمثل فرصة كبيرة أمام تطوير قطاعات اقتصادية كثيفة اليد

(١٤)- السعدي إبراهيم البدوي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٣٣٩.

(١٥)- نافع القصاب، إمكانية استثمار مصادر الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤، ١٩٧١، ص ٣٦-٣٧.

(١٦)- أسامة محمد عبد المنعم، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٩.

(ISSN: 2537- 0758)

العاملة والتي أحدها الصناعات التحويلية على سبيل المثال متقدمة على جميع دول مجموعة العشرين.

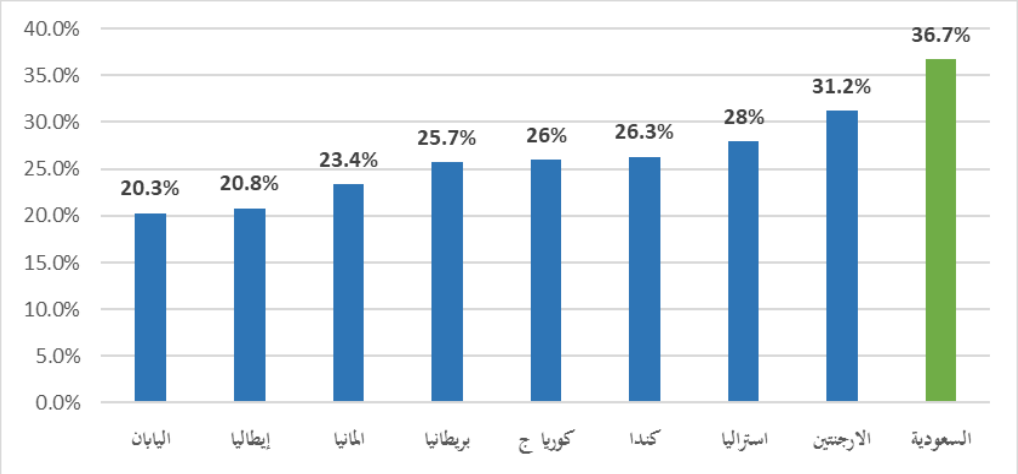

المصدر: بيانات تقرير "الشباب السعودي في أرقام"، الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٩م، ص٦.

(ج) وفرة الموارد المالية: يمثل رأس المال أحد أهم مقومات التنمية الصناعية في الملكة العربية السعودية، حيث ساهمت الموارد المالية الناتجة عن صادرات الزيت الخام منذ ظهوره في المملكة في النهضة الشاملة في البلاد، ومن أجل تنويع الاقتصاد الوطني السعودي الذي يعتمد بشكل أساسي على هذه الموارد المالية، فقد بدأت المملكة منذ ذلك الحين التفكير والتخطيط نحو تطوير القطاعات الأخرى سواء في الصناعة أو الزراعة أو الثروة الحيوانية، فتم البدء باستثمارات كبيرة في تطوير البنية الأساسية اللازمة لرفاه المواطن وكان من ضمن ما تم العمل على تطويره، تهيئة البنية الأساسية للنهضة الصناعية[١٧].

[١٧]– عبد الرحمن صادق الشريف، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٦، ص ٢٠.

كما تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي والذي قام بدور هام في توفير الدعم المالي عبر القروض الميسرة طويلة الأجل للمستثمرين الصناعيين ولا زال يقوم بهذا الدور، وقد ظهرت اليوم عدة صناديق وجهات تمويلية حكومية أخرى فتم إنشاء بنك الصادرات عام ٢٠١٧م برأس مال يبلغ ٣٠ مليار ريال، كما تم في نفس العام رفع رأس مال صندوق التنمية الصناعي إلى ٩٥ مليار ريال[١٨]، ومن ناحية أخري شكل إنشاء السوق الموازي للأوراق المالية واعتماد شركات التمويل الجماعي نقلة نوعية كبيرة تدعم توفير موارد تمويلية أخرى للمستثمرين عموماً في المملكة العربية السعودية، حيث يمكن طرح اكتتابات عامة بشروط أقل تعقيداً تساهم في استغلال الموارد المالية الراكدة وتوجيهها نحو قنوات مقننة وتحت رقابة مباشرة من هيئة السوق المالية لضمان سلامة معاملاتها، كل هذه التطورات تمثل إضافة هامة في تنمية المجال الصناعي، حيث توفر للقطاع الصناعي مصادر أخري للحصول على رؤوس أموال طويلة الأجل[١٩].

(د) النقل والمواصلات: إن نقل المواد الخام من مصادرها إلى مواقع الإنتاج ونقل المنتجات من أماكن تصنيعها إلى الأسواق المستهلكة لها، من أهم العمليات في النشاط الصناعي، لذا يعتبر تطوير نشاط النقل والخدمات اللوجستية بشكل عام ركيزة أساسية لا يمكن تحقيق التنمية الصناعية بدونها، فجودة وكفاءة وسائل النقل والمواصلات توفر تسهيلات في المجال الصناعي من شأنه أن ينعكس على تقليل نفقات التصنيع، وفي نفس الوقت يعطي الحافز لجذب المستثمرين نحو استثمار رؤوس أموالهم في مجال الصناعة، لذا تم تطوير وسائل النقل والمواصلات بكل أنواعها بهدف ربط أرجاء المملكة العربية السعودية الشاسعة

---

[١٨]– خبر صحفي، صحيفة المدينة، ٢٠١٩/٠١/٢٩م، https://www.al-madina.com/article/611960

[١٩]– حسن العوفي، المدن الصناعية و دورها في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٢١، ص٩٨.

(ISSN: 2537- 0758)

بشبكة متطورة من الطرق التي تساعد على إنجاح خطط التنمية الصناعية[٢٠]، فقد بلغ مجموع أطوال الطرق التي نفذتها وزارة النقل أكثر من ٧١ ألف كيلو متر مصممة على أعلى المقاييس العالمية لتربط بين مدن المملكة[٢١]، وبالحديث عن النقل والمواصلات في المجال الصناعي لا يمكن إغفال النقل البحري حيث يعتبر أهم وسيلة مواصلات بالنسبة للصادرات والواردات حيث يساهم في نقل ما يقارب ٩٠% من التجارة العالمية، لذا أولت المملكة العربية السعودية أهمية قصوى لتطوير النقل البحري فأنشأت أكبر منظومة للموانئ في الشرق الأوسط تضم تسعة موانئ رئيسية بمجموع ٢٣٢ رصيف بحري، تقوم بمناولة ٦١٥ مليون طن من المنتجات المختلفة سنوياً[٢٢].

(هـ) الطاقة الكهربائية: تعد الكهرباء أحد أهم مصادر الطاقة البشرية التي ارتكز عليها تطور الأمم والحضارات في العصر الحديث، وتعتبر الوقود المحرك للصناعة فبها تعمل المكائن والآلات وتدور عجلة الإنتاج، ونظراً لأهمية الطاقة الكهربائية في مجالات الحياة كافة فقد حرصت المملكة العربية السعودية على أن يكون توفيرها أحد أهم الأهداف في خططها التنموية، حتى وصلت سعة توليد الطاقة الكهربائية المجمعة لكافة الجهات المرخصة في المملكة أكثر من ٨٥١٥٠ ميجاواط، وبلغ عدد المشتركين قرابة العشر ملايين مشترك[٢٣].

---

[٢٠]– السعدي إبراهيم البدوي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق ص٣٥٢.

[٢١]– وزارة النقل، موقع البيانات المفتوحة، تمت الزيارة في ٢٠٢١/٠٣/٢٦م، https://www.mot.gov.sa/ar/Roads/Pages/RoadsInKSA.aspx

[٢٢]– العليان، عبدالحميد بن علي، تطوير النظام اللوجستي بالموانئ السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٤، ص٤٢٥

[٢٣]– هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، الكتيب الإحصائي السنوي لصناعتي الكهرباء وتحلية مياه البحر لعام ٢٠١٩.

المبحث الخامس
جهود التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية

(أ) الخطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية الصناعية: حيث تعد الخطة الخمسية الأولى والثانية من أهم جهود المملكة العربية السعودية في المجال الصناعي، وتهدف الخطة الخمسية إلى تحقيق عدة نقاط ومنها الآتي[٢٤]:

تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، وسرعة تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توزيع الاستثمارات الإنتاجية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة وتطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة، وكان الهدف الرئيسي من الخطة الخمسية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في المستقبل كإجراء وقائي ضد النفاذ التدريجي للزيت، وهذا يقتضي توجيه الاستثمارات الكبيرة إلى المشاريع الصناعية التي تعتمد على الغاز الطبيعي والموارد المعدنية بالدرجة الأولى، و كان من نتائج الخطة الخمسية الأولى في مجال الصناعة التوسع في إنتاج الإسمنت من ٥٧٥ ألف طن في عام ١٣٨٩هـ إلى أكثر من مليون ومائة ألف طن في عام ١٣٩٤هـ، ثم إلى ١,٥ مليون طن في عام ١٣٩٥هـ، كما تم تأسيس عدد من الصناعات الجديدة، وتوسعة الصناعات القائمة، وبالتالي أصبحت توجد صناعات في مواد البناء الأساسية وتصنيع المواد الغذائية وغيرها في جدة والرياض والدمام.

أما في خلال الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥ /١٤٠٠ هجرياً)، فإن التركيز في التنمية كان على مجال الصناعة، وذلك من خلال إقامة صناعات مستندة إلى المواد الهيدروكربونية نظراً لتوفير هذه المواد في المملكة العربية السعودية على نطاق واسع، مثل إقامة مصاف جديدة وتوسعة المصافي القائمة للاستهلاك المحلي والتصدير

---

[٢٤]– السعدي إبراهيم البدوي، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٣٦٠.

(ISSN: 2537- 0758)

وإنشاء مرفق لتجميع الغاز ومعالجته في المنطقة الشرقية، ووضع تصاميم لنقل البترول والغاز في أنابيب إلى المنطقتين الغربية والوسطى، وتصميم وتنفيذ مصانع جديدة كبري لإنتاج المواد البتروكيماوية و الأسمدة و منتجات الحديد والصلب، وكذلك إقامة صناعات غير مستندة على المواد الهيدروكربونية مثل زيادة إنتاج الأسمدة إلى عشرة أضعاف الإنتاج، وكذلك إنتاج الآلات التجهيزات اللازمة للزراعة والتصنيع والمنتجات الزراعية، وإقامة مصانع جديدة وتوسعه مصانع قائمة بما في ذلك مصانع مواد البناء والأجهزة المنزلية والتجارية ولزوم الصناعات المستندة إلى الموارد الهيدروكربونية[٢٥].

ومن المشروعات البارزة في الخطة الخمسية الثانية تنفيذ برنامج ضخم للتوسع في استخدام الزيت والغاز كمواد أولية وإنشاء خط أنابيب للزيت الخام، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لكل مصفاة الرياض إلى ٢٠ ألف برميل يومياً، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث مصاف للتصدير طاق كل منها حوالي ٢٠١٥ ألف برميل يومياً، وتوسيع مصنع خلط الزيوت في جدة وإنشاء مصفاة لزيوت التشحيم بها طاقة ٣٠٠ برميل يومياً، وتوسعة طاقة إنتاج المصافي القائمة والجديدة من الأسفلت، وإنشاء مرافق كبيرة لجمع الغاز ومعالجته في المنطقة الشرقية، وإنشاء وتشغيل مصنعين للأسمدة في المنطقة الشرقية، وإنشاء لأربع مجمعات للبتروكيماويات ثلاثة منها في المنطقة الشرقية والرابع في الغربية، وإنشاء وتشغيل مصنعين للأسمدة في المنطقة الشرقية، والتوسع في إنتاج الأنابيب وغيرها من مواد البناء ومنتجتها المختلفة، وتنفيذ مشروع تجميع السيارات وإنتاج قطع الغيار ولزوم التشغيل[٢٦].

---

[٢٥]– محمد علي الجاسم، مقدمة عن اقتصاديات المملكة العربية السعودية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ٧٢.

[٢٦]– هشام محمد نور، مقومات الصناعة في المملكة العربية السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٦، ص٥٠.

(ب) برنامج التطوير للصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية: من أهم جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية الصناعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، **ويتولى البرنامج تطوير الصناعة الوطنية من خلال الاتي**[٢٧]:

١- تطوير الصناعات الواعدة والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي والإجمالي والتوظيف.

٢- توطين الصناعات العسكرية.

٣- توسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز.

٤- تطوير الصناعات الغذائية.

٥- زيادة نسبة المحتوي المحلي في القطاع الصناعي.

٦- الاستزراع المائي.

وقدمت المملكة العربية السعودية العديد من التسهيلات والحوافز من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية **ومن أهمها ما يلي**[٢٨]:

١- إنشاء المناطق الصناعية وتوفير التجهيزات اللازمة الضرورة للتصنيع.

٢- تقديم القروض بشروط ميسرة.

٣- المعاونة في الدراسات والبرامج.

٤- تقديم العديد من التسهيلات كالإعفاءات من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات المستوردة والتسهيلات المتعلقة بالضرائب، وتأمين الحماية الجمركية.

٥- إعطاء الأولوية من قبل الجهات الحكومية لشراء منتجات هذه المصانع.

أخيراً، شهدت المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا في التنمية الصناعية منذ انطلاق خططها الخمسية الأولى في السبعينيات الميلادية، حيث ركزت تلك الخطط على بناء قاعدة صناعية قوية تعتمد على تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات

---

[٢٧]- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ، ٢٠١٨-٢٠٢٠، ص١٠.

[٢٨]- فايز بن إبراهيم الحبيب، أثر التنوع المكاني للصناعات في المملكة العربية السعودية،المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، ٢٠١٨، ص ٩٩.

(ISSN: 2537- 0758)

الإنتاجية. وتكللت تلك الجهود بإنشاء مدن صناعية ومناطق اقتصادية خاصة، مما ساهم في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. ومع إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠، أصبح التركيز أكثر وضوحًا على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الابتكار الصناعي وتوسيع نطاق الاستثمارات في التقنيات الحديثة والطاقة المتجددة، بما ينسجم مع أهداف الاقتصاد المعرفي.

إن اعتماد المملكة على الشريعة الإسلامية كأساس لنظامها الاقتصادي كان له دور محوري في تحفيز التنمية الصناعية، حيث تسهم مبادئ العدالة والتكافل ومنع الاحتكار في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار. كما أن أدوات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك الوقفية والمشاركة، أسهمت في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مما عزز التنوع الاقتصادي وحفّز الابتكار الصناعي.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التنمية الصناعية في المملكة ليست مجرد انعكاس للخطط الاقتصادية الحديثة، بل هي نتاج منظومة متكاملة تجمع بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي ورؤية استراتيجية تسعى لتحقيق الاستدامة. ويبقى الأمل معقودًا على استمرارية هذه الجهود، مع تكامل السياسات الصناعية الإسلامية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، لتكون نموذجًا يحتذى به في المزج بين القيم الإسلامية والتنمية الاقتصادية الحديثة.

الخاتمة

ونستعرض فيها عددا من النتائج:

النتائج:

١- تُعد التنمية الصناعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، فهي المحرك الرئيسي لزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل القومي، مما يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والازدهار المجتمعي.

٢- اهتمت المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بتنمية القطاع الصناعي ضمن رؤيتها الطموحة "رؤية ٢٠٣٠"، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا

عن الاعتماد المفرط على النفط، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي كوسيلة لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

٣- الاقتصاد الإسلامي يُقدم حلولًا مبتكرة للتحديات التي تواجه التنمية الصناعية، مثل توفير التمويل الشرعي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التكافل الاقتصادي بما يخدم المجتمع ككل.

٤- إن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، كالعدالة الاجتماعية، وتحريم الربا، وتشجيع الاستثمار الحلال، والزكاة، والوقف، تسهم بشكل فعال في دعم التنمية الصناعية المستدامة.

٥- يتوافق الاقتصاد الإسلامي مع مفهوم التنمية المستدامة في السعي لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، فالاقتصاد الإسلامي يؤكد على ضرورة استخدام الموارد بكفاءة وعدم الإسراف، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

٦- يقدم الاقتصاد الإسلامي آليات تمويلية بديلة، مثل العمل المصرفي الإسلامي، والتي تعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة، حيث تساهم هذه الآليات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية بطريقة مستدامة وأخلاقية.

منهج البحث:

اتبع الباحثون في بحثهم **المنهج الاستقرائي** والتحليلي الوصفي والذي يعتمد على جمع المعلومات من المصادر الثانوية والمراجع المرتبطة بموضوع الدارسة ووصفها وتوظيفها.

(ISSN: 2537- 0758)

المراجع والمصادر

١) كتاب اقتصاديات الموارد، محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه.
٢) كتاب علم الاجتماع الصناعي، عبدالله محمد عبدالرحمن.
٣) كتاب إدارة الموارد البشرية، أسامة محمد عبد المنعم.
٤) كتاب التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، عبد الرحمن صادق الشريف.
٥) كتاب مقدمة عن اقتصاديات المملكة العربية السعودية، محمد علي الجاسم.
٦) كتاب مقومات الصناعة في المملكة العربية السعودية، هشام محمد نور.
٧) مقال علمي: بعنوان التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، السعيد دراجي.
٨) بحث بعنوان المدن الصناعية ودورها في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، حسن العوفي.
٩) بحث بعنوان التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، السعدي إبراهيم البدوي.
١٠) بحث بعنوان تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٠-٢٠٠٠م، نجلاء محمد بكر.
١١) بحث بعنوان التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، عبد السلام الفارسي.
١٢) بحث بعنوان إدارة التنمية الصناعية في المملكة العربية السوقية، طاهر مرسي عطية.
١٣) بحث بعنوان إمكانية استثمار مصادر الثروة المعدنية في المملكة، نافع القصاب.
١٤) بحث بعنوان تطوير النظام اللوجستي بالموانئ السعودية، عبدالحميد العليان.
١٥) بحث بعنوان أثر التنوع المكاني للصناعات في المملكة العربية السعودية، عبدالحميد العليان.
١٦) تقرير منشور حول الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدام على الانترنت، على موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (www.unescwa.org).
١٧) تقرير منشور من هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، عام ٢٠١٩م.
١٨) الموقع الالكتروني لرؤية ٢٠٣٠، https://www.vision2030.gov.sa/ar
١٩) الموقع الإلكتروني لوزارة النقل بالسعودية، www.mot.gov.sa
٢٠) موقع الموقع الالكتروني (مفاهيم. كوم)، https://mafaheem.info/
٢١) صحيفة المدينة السعودية.